

ادارة المالية

اللائحة التنفيذية للمرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظام السجل التجاري

نحن رئيس ادارة المالية

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ١ (مالية) لسنة ١٩٥٩ الصادر في
١٩٥٩/٣/٣ الخاص بالسجل التجاري .

تقرر

مادة - ١ :

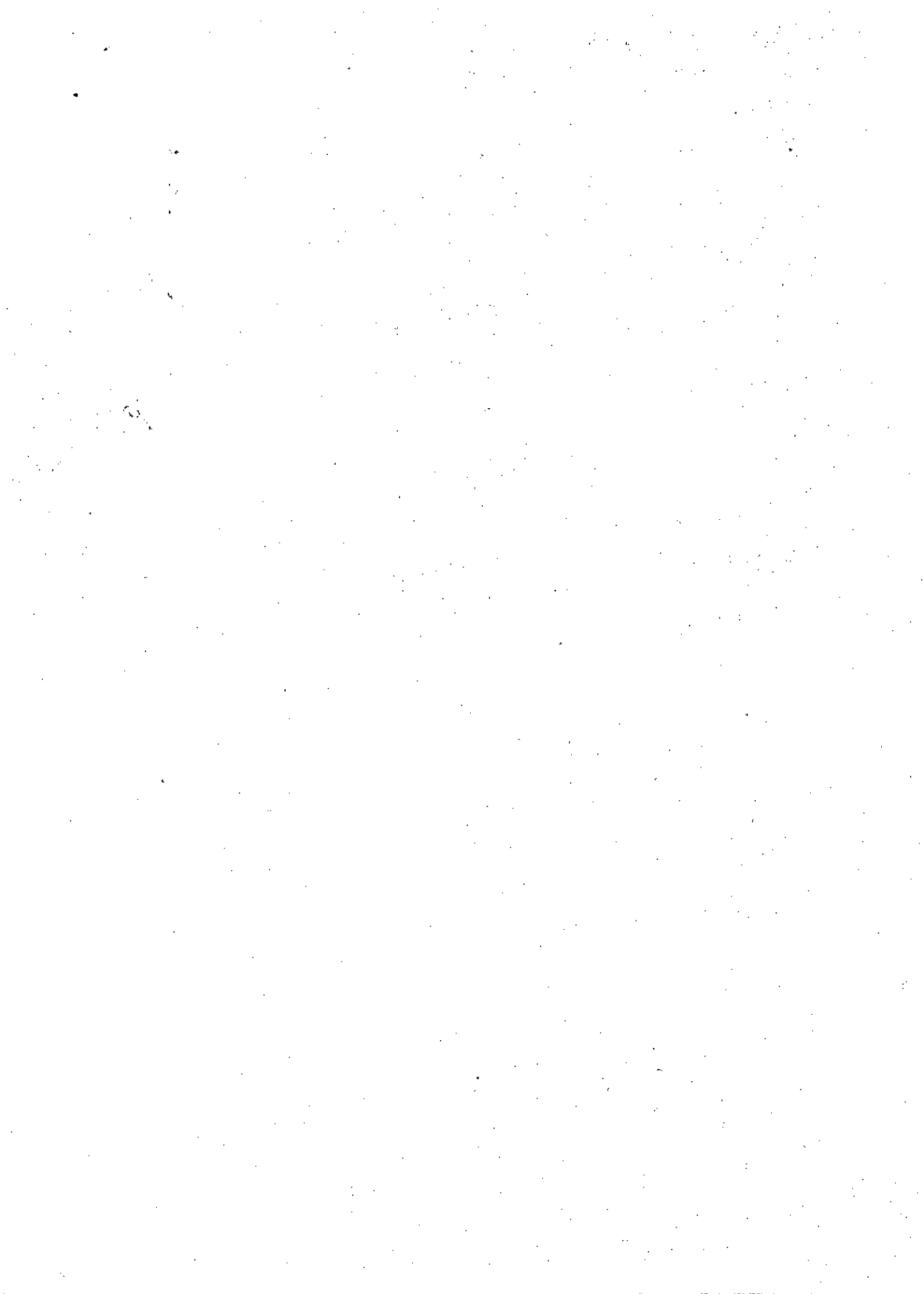
تفرد لكل تاجر او شركة صفحة خاصة بالسجل التجاري بادارة المالية
على شكل جدول وترقم صفحات السجل بارقام مسلسلة وتختتم
بخاتم قسم السجل .

مادة - ٢

تحرر طلبات القيد او التاشير في السجل او محو القيد منه المنصوص عليها
في المرسوم المشار اليه وفي هذا القرار على الاستثمارات (النماذج)
المعدة لهذا الغرض وترفق بها المستندات المؤيدة لها . وكذا الايضالات
الدالة على اداء الرسم المستحق عليها .

مادة - ٣ :

يجب ان تكتب بيانات القيد او التاشير بخط واضح وبدون
اختصار او تغيير او تحشير او كشط وان يوقع الطالب على كل اضافات



أو تصحيح بهامشها وان تحصى هذه الكلمات المضافة أو اللفظة التي
يؤشر عليها قسم السجل التجارى بما يفيد المراجعة .

مادة - ٤ :

تقدم الطلبات المذكورة الى قسم السجل التجارى من الاشخاص
المكلفين بتقديمها ويجب على القسم المذكور أن يتحقق قبل
استلامها من شخصية مقدميها ومن صفتهم .

ويجب للطلاب أن ينيبوا عنهم غيرهم في تقديمها بموجب توكيل
خاص يودع بقسم السجل التجارى ويجوز ان يكون التوكيل مقرونا
بالتصديق على الأمتضاء ومع ذلك يكتفي بتوكيل عادى اذا قدم الطالب
عن طريق احد وكلاء البراءات .

مادة - ٥ :

في حالة رفض الطلب يقوم قسم السجل التجارى بإبلاغ الطالب
اسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه
(مسجل) .

مادة - ٦ :

ترقم الطلبات المقبولة بارقام متتابعة حسب تواريخ ايداعها
ويبدأ الترقيم في اول يناير من كل سنة ويؤشر قسم السجل التجارى
على الطلب بالرقم المتتابع وتاريخ الايداع وساعته ويعطى الطالب
ايضالا يشتمل على البيانات الآتية :

١ - رقم الطلب وتاريخ الايداع وساعته

٢ - اسم الطالب

٣ - موضوع الطلب

٤ - بيان المستندات المرافقة للطلب .



مادة ٧ :

تقيد الطلبات المشار إليها في المادة السابقة في السجل بحسب ترتيب ايداعها ويتم ذلك بتدوين البيانات الواردة بها في الخانات المخصصة لها في السجل ويكون القيد في السجل بارغام متتابعة وبصفة مستمرة .

مادة ٨ :

في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير او تعديل البيانات القيدة في السجل يجرى شطب تلك البيانات بالمداد الاحمر وتدون البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش السجل الى تاريخ التأشير الخاض بذلك والى المستند المؤيد للتعديل وتاريخه .

مادة ٩ :

بعد تدوين البيانات الواردة بالطلب في السجل التجارى ترد للطلاب احدى نسختي الطلب مختومة بخاتم القسم ويؤشر عليها بحصول القيد او التأشير في السجل .

مادة ١٠ :

يكون محو القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر على البيانات المدونة في السجل المطلوب محوها ويشار في هامش السجل الى تاريخ المحو وسببه .

مادة ١١ :

تنشر في الجريدة الرسمية البيانات الآتية مما يتم قيده في السجل التجارى :

١ - تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه

- ١٢ -



- ٢ - الاسم التجارى واذا كان القيد خاصا بشركة فيذكر نوعها ومقدار رأس مالها
- ٣ - موقع المحل الرئيسى أو المركز العام وموقع الفرع أو الفروع والوكالة حسب الاحوال
- ٤ - نوع التجارة .

مادة - ١٢ :

يشهر فى الجريدة المذكورة كل تعديل فى البيانات المدونة فى السجل مما هو منصوص عليه فى المادة السابقة وكذلك كل محو يحصل فى القيد الوارد بالسجل وكذا الاحكام والاوامر والقرارات التى يتم التأشير بها فى السجل ويشتمل الشهر فى هذه الحالات على البيانات الآتية :

- ١ - الاسم التجارى السابق قيده
- ٢ - رقم القيد الاصلى بالسجل وعدد الجريدة التى اشهر فيها هذا القيد .
- ٣ - موضوع التعديل أو سبب المحو وتاريخ حصوله
- ٤ - منطوق الحكم او الامر او القرار وتاريخه والمحكمة الصادر منها وتاريخ التأشير به فى السجل .

مادة - ١٣ :

يمسك قسم السجل التجارى فهارس بالاسماء التجارية للتجار والشركات المقيدة لديه .

مادة - ١٤ :

يكون رسم القيد والتأشير فى السجل ورقم المستخرجات من صفحة القيد والشهادات وفقا لما يأتى :

عن طلب القيد فى السجل التجارى ٣٥ روبية



عن طلب التأشير في السجل التجارى ١٥ روية
عن كل صفحة من صفحات المستخرج ١٥ روية
عن الشهادات السلبية ١٥ روية

ولا تحصل رسوم على طلبات المحو في السجل .
وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها مصالح
الحكومة لأغراض رسمية

مادة - ١٥ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس ادارة المالية
جابر الاحمد الصباح



مذكرة تفسيرية للمرسوم الخاص بنظام السجل التجاري

كانت التجارة وستظل دائما تحتل اهميتها الفائقة بالنسبة
للكويت ، بل هي الدعامة الكبرى التي تعتمد عليها حياة اغلبية سكانها،
واقتصاديات البلاد .

وقد اصبح من الضروري ان توجه العناية الى تنظيم التجارة
وشئون التجار ، ليس فقط مسيرة لما سارت عليه الدول المتقدمة ،
وانما في الوقت نفسه مسيرة لهضنة البلاد وتقدمها .

وحجر الاساس في سبيل هذا التنظيم هو انشاء سجل تجارى
يسجل فيه المشتغلون بالتجارة والاعمال التجارية والشركات من
كويتيين واجانب حتى يمكن الرجوع اليه عند وضع اى سياسة مالية
او تجارية او تموينية .

وفضلا عن ذلك فانه لما كانت صفة التاجر تترتب عليها نتائج
كثيرة في المستقبل سواء كان التاجر فردا او شركة لذلك وضع نظام
السجل التجارى لاثبات صفة التاجر .

والقيد في السجل التجارى يدرا اللبس الناشئ عن اتحاد
الاسماء ويحقق حماية فعالة للاسماء التجارية ، ودعما للثقة التجارية .

لذلك وتحقيقا لهذه الاهداف وضع المرسوم المرفق بهذه المذكرة
بانشاء سجل تجارى يقيد فيه التجار والشركات والوكالات التجارية .
وقد نصت المادة الاولى منه على ان يعد في قسم السجل التجارى
بإدارة المالية دفتر يسمى (السجل التجارى) يقيد فيه اسماء التجار
الكويتيين والاجانب افرادا كانوا او شركات او فروع او وكالات في



امارة الكويت وتدون في السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها في هذا القانون ويؤشر فيه بكل تغيير او تعديل يطرا عليها وتعريف التاجر «هو كل من اشتغل بالعمليات التجارية واتخذها حرفة له سواء كان فردا او شركة» . ومن المعروف أن العمل التجارى يدخل ضمنه :

كل شراء لحاصلات او غيرها من انواع الماكولات او البضائع لاجل بيعها . او بعد تهيئتها تهيئة اخرى . وكل مقارلة او عمل تتعلق بالمضروعات او التجارة بالعمولة او النقل برا او بحرا او جوا .
وكل تفهيد بتوريد اشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والكتائب التجارية وغيرها من المحلات المعدة للبيع بالزايده او اللامب العمومية (المسارح والسنيما الخ . . .)

وكل عمل يتعلق بالكمبيالات او الصرافة او السمسرة .

وجميع معاملات البنوك .

وجميع الكمبيالات ايا كان اولو الفئان فيها .

وجميع السندات التى تحت الاذن سواء كان امضاها او ختم عليها تاجر او غير تاجر . انما يشترط في الحالة الاخيرة ان يكون تخريرها مترتبا على معاملات تجارية .

وجميع المقاولات المتعلقة بانشاء مبان متى كان المقاول متعهدا بتوريد الادوات والاشياء اللازمة لذلك .

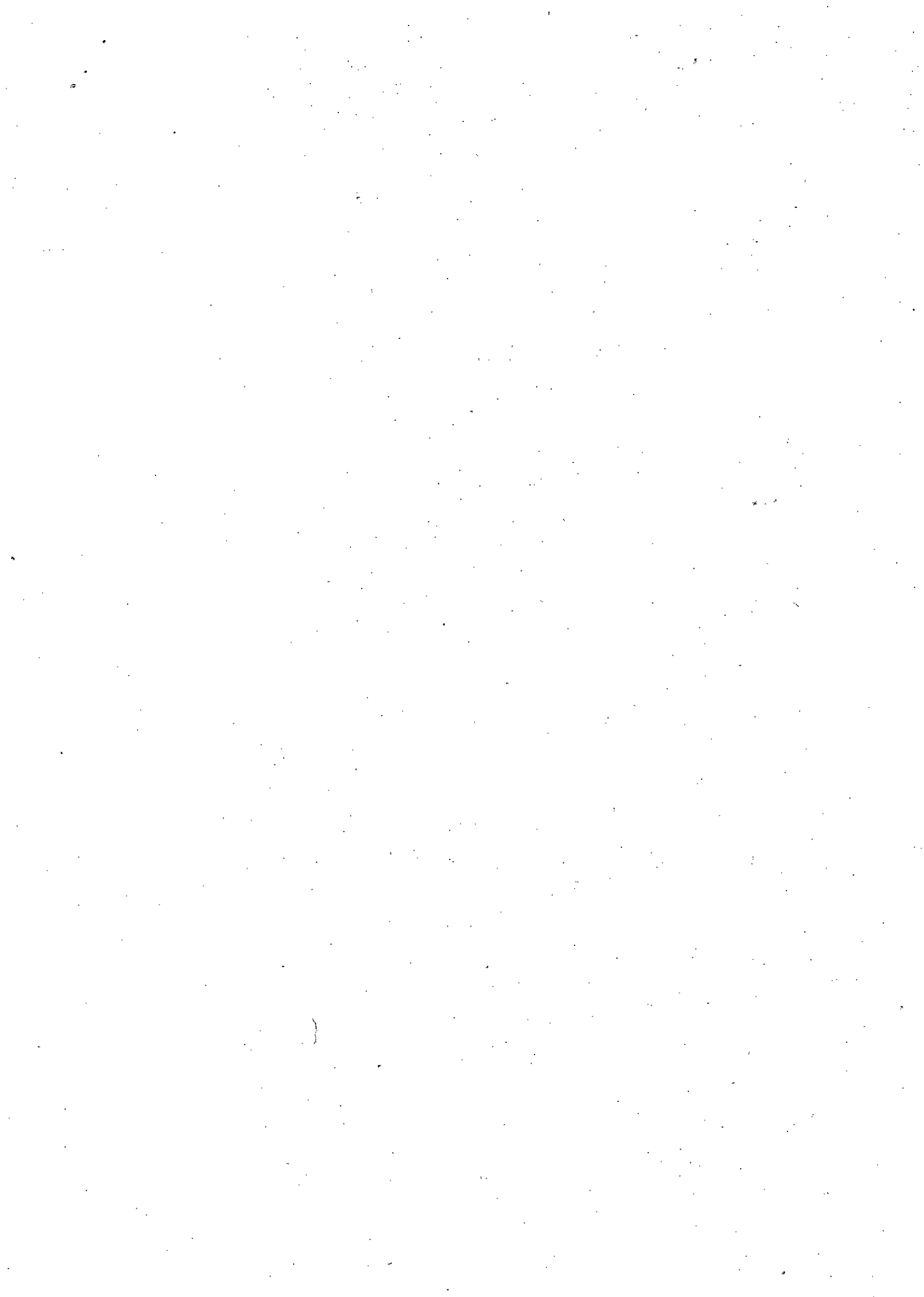
وجميع العقود والتمهيدات الحاصلة بين التجار والسماصرة والعيارف .

وكل عمل متعلق بانشاء سفن او شراؤها او بيعها او سفرها .

وجميع الوسائل البحرية المتعلقة بالتجارة .

وكل بيع او شراء مهمات او ادوات او ذخائر للسفن .

وكل استئجار او تاجير للسفن (نظير اجر) .



وكل اقراض واستقراض بحري وكل عقد تامين من الاخطار .
وجميع العقود الاخرى المتعلقة بالتجارة البرية .
وكل اتفاق او مشاركة على اجور الملاحين واستخدامهم في
السفن التجارية .

ونصت المادة الثانية على ان يقوم كل تاجر في خلال شهر من
تاريخ افتتاح محله او من تاريخ تملكه لمحله تجارى ان يقدم طلبا بقيد
اسمه في السجل التجارى الى قسم السجل بادارة المالية وان يشتمل
هذا الطلب على البيانات التى اوضحتها هذه المادة .

ونصت المادة الثالثة على التأشير في السجل بأى تغيير أو تعديل
يطرأ على البيانات المنصوص عليها في المادة الثانية .

وقررت المادة الرابعة ان يقيد في السجل التجارى اسم التاجر
الذى له في الكويت فرع او وكالة اذا كان محله الرئيسى في الخارج .

ونصت المادة الخامسة على ان يقوم قلم كتاب المحاكم بارسال
صورة من كل حكم من الاحكام التى تصدر ضد احد التجار خلال
اسبوعين من تاريخ صدور هذا الحكم الى قسم السجل التجارى
للتأشير بمقتضاه في السجل . وهذه الاحكام هى : احكام اشهار
الافلاس او الغائه ، واجكام اعادة الاعتبار للتجار والاحكام والقرارات
الصادرة بتوقيع الحجر على التاجر او بتعيين القامة والوكلاء عن
الغائبين او بعزلهم او برفع الحجر وفيما يتعلق بالشركات فقد نصت
المادة السادسة على ان يقوم مديرو الشركات او وكلائها المديرون
بتقديم طلب القيد في خلال شهر من تاريخ تأليف الشركة طبقا للشروط .
والبيانات الموضحة في هذه المادة .

واشارت المادة السابعة الى التأشير الذى يطلبه مديرو الشركات
التجارية او وكلائها في الفروع باى تعديل يطرأ على البيانات الواردة
في المادة السادسة .

ونصت المادة الثامنة على ان تقوم المحكمة التى تصدر منها



الاحكام المبينة بعد ضد احدى الشركات بارسال صورة من كل حكم خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ صدوره الى قسم السجل التجارى للتاثير بمقتضاه فى السجل وهى :

١ - احكام فصل الشركاء او عزل المديرين .
٢ - احكام اشهار الافلاس او الفائه والاحكام الصادرة بتعيين وقت التوقف عن اداء الدين .

٣ - احكام حل الشركات او بطلانها وتعيين المصفين او عزلهم .

واشارت المادة التاسعة الى قيد الشركة التجارية التى لها فى الكويت فرع او وكالة اذا كان مركزها فى الخارج وفقا للطريقة الواردة بها .

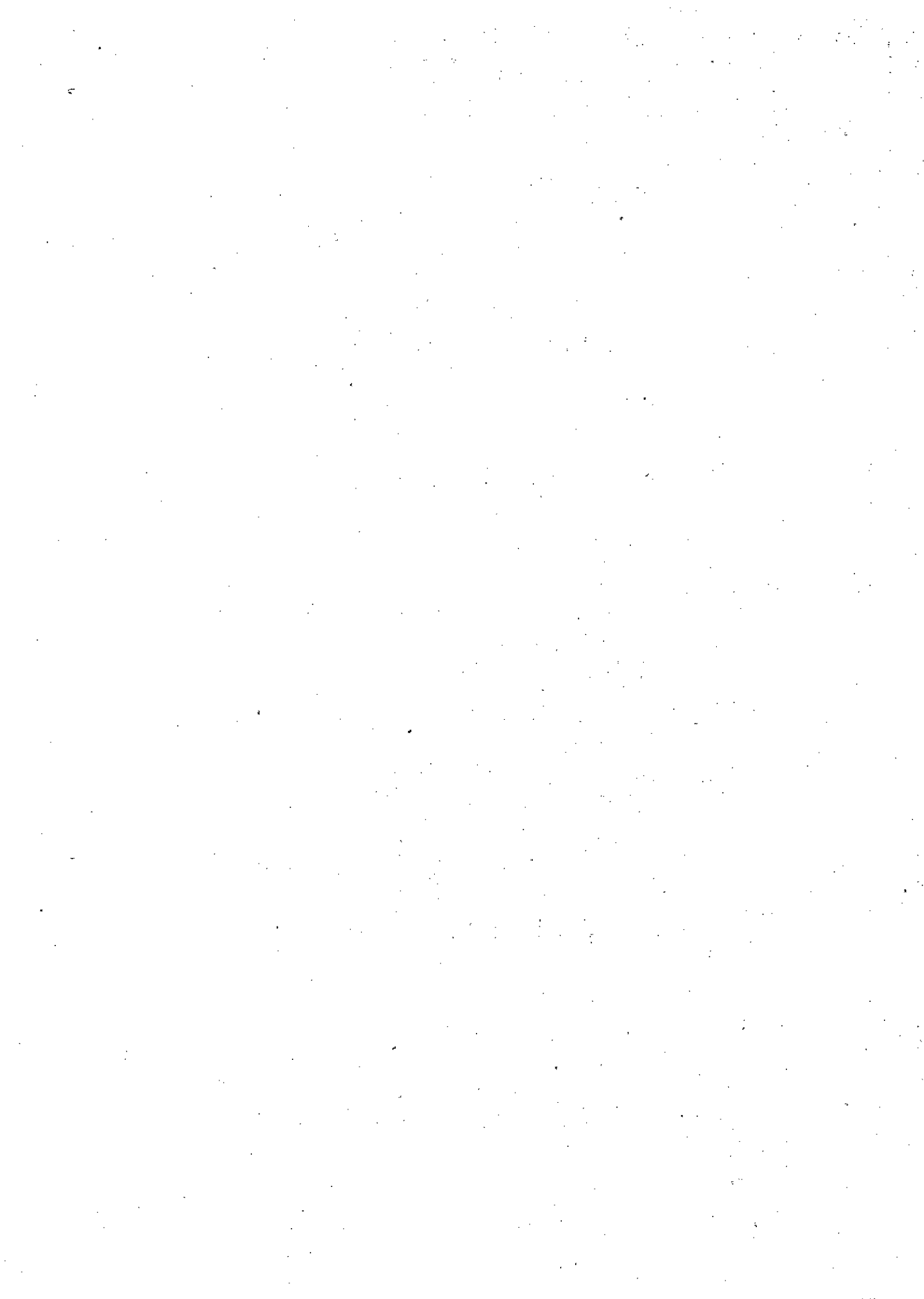
ونصت المادة العاشرة على ان يودع كل تاجر وشركة او وكالة لدى قسم السجل التجارى بصورة توقيع وصور توقيع وكلائه المفوضين وكذلك بالنسبة للشركات بالطريقة التى اوضحتها هذه المادة .

وفىما يتعلق بمحو القيد بسبب ترك التاجر لتجارته او وفاته او تصفية الشركة فقد نصت عليه المادة الحادية عشرة .

واشارت المادة الثانية عشرة الى ان يقوم مكتب السجل التجارى برد احدى نسختى طلب القيد مؤشرا عليهما بحصول القيد فى السجل .

ونصت المادة الثالثة عشرة على عدم قبول طلب القيد الذى لا يكون مستوفيا للشروط التى يتطلبها هذا المرسوم واللائحة التنفيذية التى تصدر تنفيذا له .

واجازت لكل من يرفض طلبه ان يطعن امام « محاكم الكويت » خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بقرار قسم السجل . ونصت المادة الرابعة عشرة ، بان على كل تاجر ان يذكر فى المكاتبات والمطبوعات المتعلقة باعماله التجارية رقم القيد فى السجل التجارى كما يجب ان



يثبت باللغة العربية على واجهة المحل اسمه التجارى مشفوعا برقم القيد .

واوضحت المادة الخامسة عشرة على جواز الحصول على المستخرجات والشهادات عن القيد في السجل لاي شخص على انه لا يجوز أن تشتمل الصور المستخرجة على احكام اشهار الافلاس أو احكام وقرارات الحجر اذا حكم برد الاعتبار أو اذا قضى برفع الحجر . ونصت المادة السادسة عشرة على أن تشهر ادارة المالية في الجريدة الرسمية البيانات التي ينص عليها في اللائحة التنفيذية .

ونصت المادة السابعة عشرة على غرامة لا تقل عن ٥٠٠ روبية ولا تتجاوز ٥٠٠٠ روبية في حالة مخالفة هذا النظام ومضاعفتها في حالة العودة الى المخالفة .

وقررت المادة الثامنة عشرة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تقل عن ٥٠٠ روبية (خمسائة روبية) ولا تزيد على خمسة آلاف روبية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من قدم بيانات غير صحيحة . وبنفس العقوبة كل من ذكر على المكاتبات والمطبوعات المتعلقة باعماله التجارية ما يفيد القيد في السجل مع عدم حصوله أو ذكر عليها رقم قيد ليس له وكذلك من يثبت على واجهة محله اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له .

واوضحت المادة التاسعة عشرة ما يجب أن تشتمل عليه اللائحة التنفيذية وهي :

- ١ - الشكل الذى يكون عليه السجل التجارى وكيفية القيد والتأشير والمحو .
- ٢ - الفهارس التى تمسك باسماء التجار والشركات المقيدة فى السجل .



٣ - نماذج طلبات القيد والتأشير والمحو والمستخرجات
والصور .

٤ - رسوم القيد والتأشير والمستخرجات والصور .
واتشرف برفعه لحضرة صاحب السمو والمجلس الاعلى رجاء
التفضل بالتصديق على المرسوم المرفق .

رئيس ادارة المالية
جابر الاحمد الصباح

